المحور الثالث: الإيرادات العامة للدولة

على غرار السياسات الإنفاقية، فقد أصبحت الحكومات مطالبة برسم سياساتها المتعلقة بالإيرادات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، ويمكن رصد العديد من الآثار التي تحدثها الإيرادات العامة للدولة على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الآثار التي تحدثها كل من الضرائب بمختلف أصنافها والقروض العامة، باعتبار أن هذين المصدرين من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة وأكثرها تأثيرا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كما سنوضح في هذا المبحث.

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية حول الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كل الموارد التي تجنيها أجهزة الدولة المكلفة بذلك، من مختلف المصادر والأنشطة المحلية والاستثمارات الخارجية. ويتم ترتيب الإيرادات العامة إجمالا ضمن العديد من الأصناف سنوردها فيما يلي:

أولا- تصنيف الإيرادات العامة

تصنف الإيرادات العامة عادة من الناحية العملية ضمن القوانين والأنظمة في مختلف دول العالم، ومن الناحية الأكاديمية ضمن البحوث والدراسات، كما يلي[1]:

1- الإيرادات الضريبية: وهي الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على دخل الأفراد والشركات بمختلف أنشطتها، وكذلك الضرائب المفروضة على المواد والخدمات، والضرائب المترتبة عن ممارسة بعض الأعمال والمهن، ويدخل في هذا الإطار الضريبة على دخل الأفراد والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والرسوم على الاستهلاك وحقوق التسجيل ورسم الطابع والرسوم الجمركية.

تعتبر الإيرادات الضريبية الوسيلة الأكثر ملاءمة لتمويل الإنفاق العام، وتتميز بكونها إيرادات سيادية، بحيث يتم فرضها على جميع المقيمين في البلد بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر، ويتم توزيع العبء الضريبي مبدئياً بحسب مساهمة كل مكلف.

كما أن زيادة الضغط الضريبي قد تؤثر سلباً في اقتصاد البلد، ويقتضي هذا الصنف من الإيرادات ضرورة مراعاة متطلبات التوزيع العادل والمتكافئ للعبء الضريبي بين مختلف الملزمين، والسهر على عدم تجاوز الضرائب الحد المعقول ومحاربة الغش والتهرب في هذا المجال.

2- الإيرادات غير الضريبية: وتضم المواد والخدمات التي تقدمها الدولة ومؤسساتها بالمقابل بواسطة البيع أو الإيجار، وعائدات الاستثمار المالي والهبات والمنح، إضافة إلى عائدات الاحتكار والاستثمار ومنح الامتيازات، وبخاصة العائدات المتأتية من الثروات الطبيعية والصناعات الاستخراجية من غاز ونفط وغيرهما، غير أن هذه الثروات الطبيعية معرضة للنضوب، كما أنها تدر إيرادات تخضع لتقلبات كبرى بحسب معطيات السوق وقوانين العرض والطلب.

تختلف أهمية كل بند من بنود الإيرادات المذكورة، وذلك تبعا لطبيعة الاقتصاد الوطني ومصادر ومحددات الإنتاج والدخل، ففي الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية مثل الجزائر والكويت والعراق والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا، تعتبر عائدات الصادرات النفطية المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وتأتي في المرتبة الثانية إيرادات الاستثمار في الصناديق السيادية، والتي لا تدرج كبند للإيرادات في الميزانية، ولا يلجأ إليها إلا في حالة وجود عجز في الميزانية العامة، ولا تمثل بالمقابل الإيرادات الضريبية العادية إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة.

يختلف أسلوب استثمار هذه الثروات من بلد إلى آخر، لكن مع ذلك يتوجب حماية هذه الثروات وضمان استثمارها بطريقة عقلانية، وإنفاق الإيرادات المتأتية منها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

3- إيرادات القروض: هي الإيرادات المتأتية من الاقتراض، وتتوزع بحسب مصدرها إلى قروض داخلية وخارجية، وبحسب مدتها إلى قروض قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى، وتعتبر القروض موارد مؤقتة بحيث تلتزم الدولة بتسديدها مع ما يترتب عن ذلك من فوائد وعمولات، وهو ما يفرض توظيفها بالشكل الأمثل في مشروعات ذات فائدة وجدوى، تجنباً للآثار السلبية التي قد تترتب عن سوء إدارة القروض والوقوع فيما يصطلح عليه بفخ المديونية.

---

[1] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد بالتعاون مع معهد رصد العائدات، دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات، بيروت، 2011، ص08.

ثانيا- تصنيف الإيرادات العامة حسب صندوق النقد الدولي

حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة لسنة 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن الإيرادات العامة للدولة تصنف كما يلي[2]:

1-الضرائب: تمثل فريضة إلزامية يتحملها المكلف بصفة نهائية وبلا مقابل مباشر وتأخذ الصورة النقدية تحقيقا لأهداف المجتمع، وتشمل ما يلي:

- ضرائب مدفوعة من دخول الأفراد وضرائب مدفوعة من المؤسسات والشركات الأخرى.
- الضرائب على مجمل الرواتب والأجور والقوى العاملة.
- الضرائب على الملكية.
- ضرائب على السلع والخدمات.
- رسوم الإنتاج.
- ضرائب على استخدام سلع أو خدمات أو مزاولة نشاط.
- ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية.
- ضرائب أخرى.

2- المنح: وهي عبارة عن تحويلات غير إلزامية(طواعية) تتلقاها وحدات حكومية من وحدات حكومية أخرى أو من منظمات دولية بدون مقابل وفقا للجهة المانحة وتقسم إلى منح جارية ومنح رأسمالية، وتضم ما يلي:

- منح من حكومات أجنبية
- منح من منظمات دولية
- منح من وحدات حكومية أخرى

3- إيرادات أخرى: وتضم مصادر أخرى للإيرادات العامة غير الضرائب والمنح، وتضم ما يلي:

- دخل الملكية، وتضم ما يلي:
  - الفوائد.
  - عائد حصص الأسهم.
  - الإيجارات.
- مبيعات السلع والخدمات، وتضم:
  - مبيعات البترول
  - مبيعات أخرى غير البترول.
  - مبيعات عرضية لهيئات وشركات

المحاضرة الثانية: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

يمكن تحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة من خلال التغييرات التي تحدثها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث يختلف في ذلك الأثر الذي تحدثه الضرائب عن الأثر الذي تحدثه القروض العامة.

أولا- الآثار الاقتصادية للضرائب

تعتبر الضرائب أداة مالية هامة تستخدمها الدولة للتأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، حيث تستخدم لتشجيع بعض الأنشطة الإنتاجية، ومعالجة الركود الاقتصادي الذي قد يصيب الدورة الاقتصادية، كما تستخدم لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية على مستوى قطاعات أو مناطق معينة، بالإضافة إلى أنها تستخدم كوسيلة لتشجيع الاستثمار والادخار، فهي أداة الحكومة التي تستخدمها في توجيه سياساتها الاقتصادية[3].

بصفة عامة تؤثر الإيرادات الضريبة في كل من الإنتاج والاستهلاك والادخار، وكذلك على المستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل والثروة، وذلك على النحو التالي[4]:

---

[2] حكومة دبي، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، دليل استرشادي لتصنيف الإيرادات والنفقات العامة في إمارة دبي وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي(GFSM2001)، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص ص 12-13.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص145.

[4] أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، دور الإيرادات العامة المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة(2000-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص ص58-59.

1- تأثير الضرائب في الإنتاج: إن تأثير الضريبة على الإنتاج يظهر من خلال أثرها على المقدرة في العمل والمقدرة والرغبة في الاستثمار، فالأمر متعلق بمرونة الطلب على الدخل، كلما زادت مرونة الطلب انخفضت رغبة الأفراد في زيادة جهدهم لتعويض النقص الذي حدث في دخولها نتيجة للضريبة، وأما بالنسبة للرغبة في الاستثمار فالأمر يتعلق بحجم المدخرات المتاحة والعائد المتوقع على الاستثمار واللّذين يتأثران سلبيًا وبشكل مباشر بالضريبة، لذلك وجدت الحوافز الضريبية كالإعفاءات وغيرها للتخفيف من حدة هذه الآثار السلبية.

2- تأثير الضرائب في الاستهلاك والإدخار: يتأثر حجم الاستهلاك بانخفاض الدخل الناتج عن فرض الضرائب، وتكون الآثار نسبية حسب مستويات الدخول ويكون الأثر أبلغ على الدخول المنخفضة، كما أن طبيعة الضريبة تلعب دورًا في ذلك الأثر، بحيث إذا كانت الضريبة تصاعدية يكون أثرها على الدخول المرتفعة مما يكون له الأثر الأكبر على الإدخار، وأما في حالة الضريبة التنازلية فيكون الأثر الأكبر على الاستهلاك.

3- تأثير الضرائب في المستوى العام للأسعار: يعتمد تأثير الضريبة على المستوى العام للأسعار على طبيعة الضريبة، فإذا كانت الضرائب مباشرة سيكون أثرها على الأسعار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي في الاقتصاد، وأما الضرائب غير المباشرة فيكون تأثيرها على الأسعار بشكل مباشر ويعتمد في درجته على مرونة كل من العرض والطلب على السلع محل الضريبة.

4- تأثير الضرائب في توزيع الدخل والثروة: تساهم الضرائب المباشرة بفعالية في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، ويزداد هذا الأثر في حالة الضرائب التصاعدية بحيث تزداد الضريبة على أصحاب الدخول المرتفعة فتنخفض بنسبة أكبر من انخفاض الدخول المنخفضة، أما الضرائب غير المباشرة فيقع عبؤها على أصحاب الدخول المنخفضة لارتباطها بحجم الاستهلاك خاصة إذا فرضت بنسبة أكبر على السلع الضرورية، في حين أن الضرائب على السلع الكمالية ستكون أكثر عدلا في عملية إعادة توزيع الدخل.

تعمل الضرائب عموما على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، سواء لمعالجة حالة الكساد أو معالجة حالة التضخم، والواقع أنه لا يمكن دراسة الضرائب، أو تتبع آثارها بمعزل عن دراسة آثار الإنفاق العام وتتبع آثاره، بل الأصح هو تتبع آثارهما معا في إطار السياسة المالية بشقيها الانفاقي والضريبي[5].

والدور الواضح للضرائب في التأثير على المتغيرات الاقتصادية يظهر من خلال تحليل أثرها حسب الوضعية الاقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم تمثل الضرائب الوسيلة المناسبة للحد من القدرة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي، أما في حالة الانكماش فيتم خفض الضرائب للسماح بارتفاع الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق مستوى التشغيل المطلوب.

ثانيا- الآثار الاقتصادية للقروض العامة

تعتبر القروض العامة في الفكر المالي الحديث أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، من حيث تأثيرها على مستويات التشغيل والإنتاج وتوزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع، ولم تعد مجرد وسيلة تلجأ إليها الدولة لتمويل النفقات العامة الاستثنائية كما كان الشأن في الفكر المالي التقليدي، وبذلك فقد أصبحت الدولة تستعين بالقروض العامة لتوجيه النشاط الاقتصادي كماً ونوعاً على النحو المطلوب.

وتختلف آثار القروض العامة الخارجية والداخلية، وما يتعلق بهما من وجود عبء لهما يتحمله أفراد الجيل الحالي أو الأجيال المستقبلية[6].

1- أثر القروض العامة الخارجية: القروض الخارجية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية والهيئات الدولية، ويؤدى الاقتراض الخارجي إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية المتاحة للبلد المقترض، لاسيما من النقد الأجنبي، الذي تشكل ندرته عائقاً رئيسياً للبلدان النامية في سبيل تنمية اقتصادياتها، وتتوقف الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على مدى حسن استخدام حصيلتها، فإذا أحسن استخدام هذه الحصيلة باستيراد سلع إنتاجية لأغراض التنمية الاقتصادية، فسوف يؤدى ذلك إلى زيادة رأس المال المستخدم في المشاريع الاستثمارية، وبالتالي إلى زيادة العمالة والإنتاج ورفع مستوى الدخل الوطني، كما يساعد أيضاً في خدمة القرض عند السداد من الإيرادات المتحققة من هذه المشاريع، وبالأخص حصيلة الصناعات التصديرية إن تم تحقيقها. أما إذا خصصت حصيلة هذا النوع

---

[5] عادل العلي، مرجع سابق، ص266.

[6] يسرى أبو العلا وآخرون، مرجع سابق، ص71.

من القروض لاستيراد سلع استهلاكية، فإن ذلك لن يضيف شيئاً إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فضلاً عما يحمّله لهذا الاقتصاد من أعباء سداد القرض وفوائده[7].

يمكن تقسيم أثر القروض العامة الخارجية حسب مرحلتين منفصلتين، تتمثل في كل من مرحلة إصدار القرض وإنفاقه، ومرحلة خدمة واستهلاك القرض، ويكون ذلك الأثر كما يلي[8]:

أ- في مرحلة إصدار القروض الخارجية وإنفاقها: تحدث القروض الخارجية آثارا توسعية على الكميات الاقتصادية الكلية، وبصفة خاصة على الناتج الوطني، هذا فضلا عن أنها تؤدي إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات للدولة، فالقروض الخارجية تمثل زيادة في القوة الشرائية الوطنية، ومن ثم فهي تؤدي إلى حدوث آثار توسعية في هذه المرحلة، خاصة إذا ما تم إيداعها لدى البنك المركزي ليتمكن من زيادة إصداره النقدي من العملة المحلية. وللإشارة فإن القروض الخارجية يمكن أن تأخذ الشكل النقدي أو شكل سلع وخدمات توضع تحت تصرف الدولة المقترضة، ففي الحالة الأولى يمكن أن تجنب الاقتصاد الوقوع في حالة الإنكماش من خلال استخدام مبلغ القرض في القيام ببعض الاستثمارات، أما الشكل الثاني فإن آثارها تختلف بحسب اختلاف نوع السلع والخدمات التي تكون محل اقتراض، فإذا كانت سلع استهلاكية تؤدي إلى زيادة عرض السلعة، وبالتالي تكون أداة لمقاومة الارتفاع في الأسعار، أما في حالة السلع الإنتاجية فإنها تؤدي إلى زيادة التوسع في الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني وفقا للعلاقة الموجودة بين الاستثمار والناتج الوطني.

ب- في مرحلة خدمة واستهلاك القروض الخارجية: عند القيام بتسديد مبالغ القروض الخارجية تتحمل الدولة مبالغ إضافية، تتمثل في الفوائد المترتبة عن القروض بالإضافة إلى أقساط القروض، مما يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة العبء الضريبي على المستوى الداخلي، كما يؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن القروض الخارجية تؤدي إلى انتقال جزء من الثروة الوطنية من الداخل نحو الخارج، أي عكس العملية التي تمت أثناء تحصيل القرض، وهذا الوضع يؤدي أيضا إلى حدوث آثار انكماشية في الاقتصاد الوطني.

من هنا فإن الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بكيفيات ومجالات استخدام تلك القروض، فإن تم استخدامها في الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وإحلال بعض الواردات من السلع التي تؤثر على ميزان المدفوعات أو في إنتاج بعض السلع الموجهة للتصدير، ففي هذه الحالة يكون أثر القروض الخارجية إيجابي على الاقتصاد الوطني ومختلف المتغيرات الكلية، أما في حالة استخدام القروض الخارجية في استيراد سلع استهلاكية من الخارج، فإن أثر القروض يكون سلبي.

2- أثر القروض العامة الداخلية: القروض الداخلية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليمها، بغض النظر عن المصدر الحقيقي لهذه الأموال، وينبغي التفرقة في هذا الصدد بين نوعين من القروض، وهما القروض الحقيقية والقروض الصورية، فالقروض الحقيقية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الجمهور والمؤسسات المالية والبنوك التجارية، والتي لا تنطوي على زيادة كمية النقد والائتمان، أما القروض الصورية، فهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من البنك المركزي ومن البنوك التجارية، مع خفض نسبة الاحتياطي، وتؤدى إلى زيادة كمية النقد والائتمان المصرفي، ولا تختلف في جوهرها عن الإصدار النقدي الجديد[9].

ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية حسب ثلاث مراحل منفصلة، تتمثل في كل من مرحلة إصدار القرض، مرحلة إنفاق القرض، ومرحلة خدمة واستهلاك القرض، ويكون ذلك الأثر كما يلي[10]:

أ- في مرحلة إصدار القروض: تتوقف آثار القروض الداخلية في مرحلة إصدار القروض على مصدر الاقتراض الذي يتم اللجوء إليه، ففي حالة الاقتراض من الأفراد تكون العملية بمثابة إعادة بعث المدخرات المكتنزة والخاملة بعيدا عن النشاط الاقتصادي، كما يمكن أن تكون إعادة توجيه للمدخرات الموجودة في

---

[7] يسرى أبو العلا وآخرون، مرجع سابق، ص71.

[8] عادل العلي، مرجع سابق ، ص ص 293- 297.

[9] يسرى أبو العلا وآخرون، مرجع سابق، ص72.

[10] عادل العلي، مرجع سابق، ص ص 293-297.

النشاط الاقتصادي(من المؤسسات الاقتصادية مثلا)، من الاستهلاك نحو الاستثمار أو من الاستثمار نحو الاستهلاك.
ففي حالة اقتراض المدخرات المكتنزة لدى الأفراد تتحقق زيادة صافية في تيار التدفقات النقدية أي إضافة قوة شرائية جديدة، وهو ما يساهم في تحريك الدورة الاقتصادية، أما في حالة اقتراض المدخرات الموجودة في النشاط الاقتصادي، فستؤدي تلك القروض إلى المنافسة بين القطاع العام والخاص، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم الانكماش في النشاط الاقتصادي الخاص.
أما في حالة الاقتراض الداخلي من البنوك التجارية والبنك المركزي، فإذا توفرت البنوك التجارية على احتياطات كبيرة تمكنها من منح الإقراض للحكومة دون أن تتأثر قدرتها على منح القروض للأفراد والمؤسسات، فهنا تكون آثار القروض توسعية تحدث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني. أما في حالة عدم توفر البنوك التجارية على احتياطات زائدة، فإن قيامها بالإقراض للحكومة من خلال شراء السندات يؤدي إلى الحد من الإقراض الممنوح للأفراد والمؤسسات، ومن ثم يتشابه الأثر في هذه الحالة مع الأثر في حالة الاقتراض من الأفراد، وهذا التحليل يشمل أيضا الآثار التي تحدثها القروض التي تحصل عليها الدولة من البنك المركزي.
ب- في مرحلة إنفاق القروض: إن توجيه حصيلة القروض الداخلية لتمويل نفقات عامة يؤدي إلى حدوث آثار توسعية في الاقتصاد الوطني، وذلك بتعويض الآثار الانكماشية التي أحدثتها عند إصدارها، وبطبيعة الحال فإن الآثار تكون كبيرة إذا ما تم توجيهها لتمويل الإنفاق العام الاستثماري المنتج، أو إذا ما أدت إلى إحداث آثار إيجابية على الاستثمار الخاص المنتج، فالآثار التوسعية الإيجابية تحدث نتيجة لتكوين رؤوس الأموال العينية التي تمثل إحدى القوى المادية للإنتاج الوطني.
ج- في مرحلة خدمة واستهلاك القروض: يترتب على خدمة واستهلاك القروض العامة الداخلية تنشيطا للطلب الفعلي، بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، مما يؤدي إلى حدوث التوازن الاقتصادي، وتبدو أهمية ذلك خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي، حيث تعمل الدولة على التعجيل باستهلاك ديونها العامة رغبة في تحفيز الطلب، ويتوقف مدى تأثير ذلك في الاستهلاك أو الاستثمار على طبيعة مصادر تمويل عملية تسديد القروض، من ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الفئة المالكة لسندات القرض العام، كما تتوقف على كيفية توجيه الأموال المستخدمة في تسديد القروض.

المحاضرة الثالثة: آثار الإيرادات العامة على التنمية الاجتماعية

تؤدي الإيرادات العامة دورا اجتماعيا موازيا للدور الاقتصادي، حيث تهدف السياسات المالية لمختلف الدول إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، وتتشابه تلك الأهداف في جميع المجتمعات التي تسعى لتحقيقها، سواء المتقدمة أو المتخلفة أو النامية، حيث تهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية والاستقرار وعدالة التوزيع.
فالتنمية الاجتماعية تتطلب الاهتمام بالتعليم والصحة والإسكان والثقافة وغيرها من المجالات التي تساهم في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي فإن دور الإيرادات العامة(الضرائب والقروض) في هذا المجال يتوقف على كيفية التأثير على تلك المجالات التنموية المذكورة. ويمكن تتبع الآثار التي تحدثها كل من الضرائب والقروض على التنمية الاجتماعية فيما يلي:

أولا- دور الضرائب في تحقيق التنمية الاجتماعية

تساهم الضرائب في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الآثار التي ترغب الحكومة في إحداثها على مختلف مجالات التنمية الاجتماعية، ففي مجال التعليم تساهم الضرائب مساهمة فعالة، وذلك من خلال ما تقدمه من إعانات لهذا المجال، من حيث الإعفاء أو تخفيض المعدلات الذي يمنح لرفع إمكانية الوصول إلى هذه الخدمة لجميع أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم المادية. كما أن الاهتمام بالصحة والخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع تعتبر من المجالات التي يمكن للضرائب أن تؤثر فيها إيجابا، ويكون ذلك من خلال إعفاء المؤسسات والأفراد التي تقدم الخدمات الصحية من الضرائب[11]، الأمر الذي يجعل من الإعفاء الضريبي عاملا محفزا على تقديم تلك الخدمات.
يعتبر قطاع السكن من العوامل الرئيسية التي تحقق التنمية والاستقرار الاجتماعي، وتؤدي الضرائب دورا هاما في تنمية وتطوير قطاع الإسكان، وحل مشكلة السكن في المجتمع، حيث أن إعفاء المؤسسات والمقاولات التي تستثمر في مجال السكن من بعض الضرائب أو إخضاعها لمعدلات منخفضة، يساهم في

---

[11] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص ص296 -297.

تشجيع تلك المؤسسات على الاستثمار في هذا المجال، كما أن هناك ميكانيزمات يتم استخدامها في فرض الضرائب أو منح إعفاءات منها، وذلك بغرض التأثير في العرض والطلب في هذا المجال، كالقيام بفرض ضرائب على مالكي السكنات الشاغرة بغرض التشجيع على التخلي عنها من طرف مالكيها لصالح الأسر التي لا تملك سكن من خلال البيع أو الإيجار، حيث قامت ألمانيا مثلا بفرض ضرائب على العقارات القديمة غير المستغلة وخصصت ثلاث أرباع حصيلتها لتمويل بناء سكنات جديدة[12].

كما تستخدم الضرائب أيضا في حل بعض المشكلات الاجتماعية، كرفع الضرائب على استيراد وإنتاج واستهلاك السجائر والخمور، وذلك بغرض القضاء على المشكلات الصحية والآفات الاجتماعية.

ويمكن القول بأن الآثار التي تحدثها الضرائب على التنمية الاجتماعية تعتبر ذات أهمية، حيث تعمل على مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية، ويتم ذك من خلال رفع الضرائب على المجالات الإنتاجية والاستهلاكية التي تتسبب في بعض الأضرار والآفات الاجتماعية التي تتنافى مع متطلبات تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي الحالة العكسية يتم خفض معدلات الضريبة أو إلغائها في المجالات التي يراد تشجيعها، كالاستثمار في بعض المجالات التي تدعم عملية التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات الثقافية وغيرها.

ثانيا- دور القروض العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية

إن الآثار الاجتماعية للقروض العامة لا تقل أهمية عن آثارها الاقتصادية المذكورة، وتتوقف الآثار الاجتماعية للقروض العامة على عاملين أساسيين هما: طبيعة النظام الضريبي وطريقة عرض سندات القروض على فئات المجتمع[13]:

* ففي حالة اعتماد النظام الضريبي للدولة على الضرائب المباشرة، فإن ذلك سيعود على إعادة توزيع الدخول بالفائدة، وذلك بتوجيه التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، حيث تكون الطبقات الغنية هي المتحمل لتمويل أصل القرض العام وفوائده، ويحدث العكس في حالة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة.

* أما فيما يخص طريقة عرض سندات القروض العامة على فئات المجتمع، والتي يقصد بها الطبقة المالكة للسندات، فإن القروض تكون ذات آثار إيجابية في حالة امتلاكها من طرف الطبقات الشعبية، ويكون ذلك في حالة انخفاض قيمة تلك السندات، حيث يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخول لصالح تلك الفئات، وبالتالي التقليل من حدة التفاوت في المداخيل بين طبقات المجتمع، خاصة إذا صاحب ذلك نظام ضريبي قائم على الضرائب المباشرة واتخذت تلك الضرائب اتجاها تصاعديا. ويحدث العكس في حالة امتلاك سندات القروض العامة من طرف الفئات الغنية من المجتمع ووجود نظام ضريبي قائم على الضرائب غير المباشرة، حيث يؤثر ذلك على توزيع الدخول سلبا، من خلال زيادة حدة التفاوت في المداخيل بين أفراد المجتمع واتساع الفروقات بين مختلف طبقاته وتقليص عددها، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث آثار اجتماعية سلبية.

---

[12] نفس المرجع، ص305.

[13] عادل العلي، مرجع سابق، ص298.